

تنفيذ الميزانية العامة للدولة:

1- أبعان تنفيذ الميزانية

الأمر بالصرف

أصناف الأمرين بالصرف

- ✓ الأمر بالصرف الرئيسيون
- ✓ الأمر بالصرف الثانويين
- ✓ الأمر بالصرف الوحد
- ✓ الأمر بالصرف بالتفويض

المهام:

يراقب شرعية وملاءمة العملية من خلال:

- توفر الاعتمادات المالية واحترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- حسن اختيار المورد.
- شرعية النفقة والتسجيل الصحيح لها.
- ملاءمة النفقة للمرفق العام.
- إثباتات التنفيذ الفعلى للعملية.

التعريف:

كل شخص مؤهل لإثبات دين معين لصالح هيئة معينة و العمل على تصفيته والأمر بتحصيله أو لإنشاء دين معين على عاتق هذه الهيئة و تصفيته والأمر بدفعه

المحاسب العمومي

أصناف الأمرين بالصرف

- ✓ المحاسبون الرئيسيون
- ✓ المحاسبون الثانويون

التعريف والمهام:

المحاسب العمومي هو الشخص المعين بمقتضى قرار وزير صادر عن الوزير المكلف بمالية للقيام فضلا عن العمليات المشار إليها في المادتين 18 و 22 بالعمليات التالية:

- ✓ تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.
- ✓ ضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها.
- ✓ تداول الأموال والسدادات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد.
- ✓ حركة الحسابات الموجودة.

عمليات الميزانية

تحصيل الإيرادات العامة

أهم المبادئ:

- عدم تخصيص الإيرادات.
- مبدأ الملاعنة، وذلك بمراعاة مواعيد التحصيل حسب ما هو منصوص عليه في القانون.
- يمنع منعاً باتاً تحصيل جميع الضرائب المباشرة أو غير المباشرة غير المرخص بها بموجب القوانين والأوامر والمراسيم والقرارات والتنظيمات المعمول بها مهما كان نوعيتها أو تسميتها.

مراحل التحصيل:

المرحلة المحاسبية

- التحصيل: الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية

المرحلة الادارية

- إثبات الإيراد: الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي
- التصفيفية: تحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي
- الامر بالتحصيل: إصدار سند الإيراد أو الأمر بالتحصيل

تنفيذ النفقات العامة

عمليات أو إجراءات دفع النفقات العمومية وفق ما هو محدد من اعتمادات في الميزانية العامة.
ويقوم تنفيذ النفقات العامة على مبدأ أساسى وهو تخصيص النفقات.

مراحل تنفيذ أو دفع النفقة:

المرحلة المحاسبية

- الدفع: الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي

المرحلة الإدارية

- الالتزام أو الارتباط بالنفقة: الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين
- التصفية: التصفية تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية
- الأمر بالصرف: الإجراء الذي بموجبه يتم الأمر بدفع النفقات العمومية. ويتم تقديم هذا الأمر للمحاسب العمومي (بعد الرقابة المالية) رفقة المستندات الإثباتية

- معاشات المجاهدين ومعاشات التقاعدين المدفوعة من ميزانية الدولة.
- رواتب أعضاء الإدارة السياسية والحكومة، والتي تسجل في الباب الثاني من ميزانية التسيير للدولة تحت عنوان مخصصات السلطات العمومية، من ضمنها: رواتب رئيس الجمهورية، رئيسي غرفتي البريطان، رئيس المجلس الدستوري، أعضاء الحكومة.

مثال عن حالات الدفع بدون أمر بالصرف

عمليات الخزينة

من المعروف أن التوازن بين الإيرادات والنفقات لا يتحقق في كل وقت على مدار السنة. فقد يحصل وتتأخر جباية بعض الإيرادات أو يظهر عجز في تحصيل الإيرادات، في وقت تكون فيه الدولة مضططرة للاستمرار في صرف النفقات العامة. مما يؤدي بالحكومة إلى محاولة سد هذا العجز المؤقت بما يسمى "عمليات الخزينة". وبالتالي فالهدف من هذه العمليات هو إرجاع التوازن إلى الرصيد السالب الناتج عن تنفيذ عمليات الميزانية.

وتشمل عمليات الخزينة على ما يلي:

- إصدارات وتسديدات الاقتراض المنفذة وفقاً للترخيصات المنوحة بمقتضى قانون المالية.
- عمليات الإيداع بأمر ولحساب الهيئات المكتتبة لدى الخزينة.

وبالتالي فهي تتعلق بكل ما يمثل من إعانت البنك المركزي – ودائع الخزينة – سندات الخزينة -

قرופض متوسطة وطويلة المدى...

كما نصت المادة 40 من المرسوم 313/91 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 المحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتها، على أن المحاسبون الرئيسيون يمسكون في مجال عمليات الخزينة، حسابات حركات رؤوس الأموال نقداً كانت أم قياماً في حسابات ودائع أو حسابات جارية أو في حسابات دائنة أو مدينة.

ونصت المادة 41 من نفس المرسوم على أن عمليات الخزينة تبين الأموال المودعة لفائدة الخواص والأموال الدخلية إلى الصندوق والخارجية منه مؤقتاً وعمليات التحويل.